

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لسنة ٢٠٢١

عملاً بأحكام الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩، أصدر مجلسا السيادة والوزراء في الاجتماع المشترك، ووقع مجلس السيادة، القانون الآتي نصه:

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم القانون وبدء العمل به

١. يُسمى هذا القانون، " قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لسنة ٢٠٢١"، ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

تطبيق واستثناء

٢. (١) تُطبق أحكام هذا القانون على كافة المشروعات التي تكون محلاً لعقد شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بغض النظر عن نوعها، أو شكلها، أو طبيعة نشاطها.
- (٢) تستثنى جميع إجراءات الطرح والترسية والتعاقد وغيرها من الإجراءات التي تتم وفقاً لأحكام هذا القانون من تطبيق أحكام قانون الشراء والتعاقد والتخلص من الفائض لسنة ٢٠١٠.
- (٣) لا تسري أحكام هذا القانون على عمليات الخصخصة بموجب أحكام قانون التصرف في المرافق العامة لسنة ١٩٩٠.
- (٤) في حالة تعارض أحكام هذا القانون مع أي قانون آخر، تسود أحكام هذا القانون بالقدر الذي يزيل التعارض.

تفسير

٣. في هذا القانون، مالم يقتض السياق معنى آخر:

- "الجهة الحكومية أو القطاع العام" يقصد به أي مرفق تابع للحكومة في أي مستوى من مستويات الحكم في السودان، والهيئات العامة، والشركات التي تملكها الحكومة بنسبة ١٠٠%، والمفوضيات المنشأة وفقاً لأحكام الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩،
- "الجهة المتعاقدة" يقصد بها أي جهة حكومية تقوم بإبرام عقد شراكة مع القطاع الخاص أو مع شركة المشروع بحسب الحال وفقاً لأحكام هذا القانون،
- "القطاع الخاص" يقصد به أي شخص اعتباري وطني أو أجنبي له مقدرات مالية وفنية تؤهله للشراكة مع الجهة الحكومية

في مشروع شراكة، بشرط ألا يكون مملوكا للقطاع العام بنسبة ١٠٠%،

"الشراكة أو العقد"

يقصد به عقد الشراكة أو العقد طويل المدة الذي يتم إبرامه وفقا لأحكام هذا القانون بين الجهة المتعاقدة والقطاع الخاص أو شركة المشروع بحسب الحال بغرض تطوير أو إدارة أصول أو خدمات عامة، ويتحمل بموجبه الطرف الخاص النسبة الأكبر من المخاطر المتعلقة بالتمويل والإدارة والصيانة، وذلك طوال مدة سريان العقد، وتكون بموجبه استحقاقات الطرف الخاص المالية وثيقة الارتباط بمستويات الأداء وبحجم الطلب على الخدمة أو السلعة المقدمة، أو على درجة استخدام تلك الأصول أو الخدمات العامة من قبل الجمهور،

"المجلس"

يقصد به المجلس الأعلى للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص المنشأ بموجب أحكام المادة ٦، يقصد بها الوحدة المركزية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص المنشأة بموجب أحكام المادة ٨، يقصد بها الشركة ذات الغرض الواحد التي يتم تسجيلها بموجب قوانين الدولة من قبل مقدم العطاء الفائز وفقا لأحكام المادة ٢٩،

"الوحدة المركزية"

"شركة المشروع"

يقصد به أي مشروع لتنفيذ إحدى الأنشطة التي تستهدف الدولة منها تقديم خدمة عامة أو انشاء مرافق بنية تحتية ذات أهمية اقتصادية أو مالية أو خدمية أو اجتماعية أو إنتاجية، أو تحسين خدمة عامة أو منشآت بنى تحتية قائمة أو تطويرها، أو خفض تكاليفها أو رفع كفاءتها،

"مشروع الشراكة"

يقصد بها اللجنة التي تتولى إعداد دراسة الجدوى الشاملة لمشاريع الشراكة، والتي يتم تشكيلها وفقا لأحكام المادة ١٤،

"لجنة المشروع"

يقصد بها اللجنة التي تتولى الإعداد والتحضير للمنافسة وإجراءات الطرح، والتي يتم تشكيلها وفقا لأحكام المادة ١٩،

"لجنة العطاءات"

يقصد بها طريقة طرح مشروعات الشراكة والإجراءات المصاحبة للطرح من تأهيل المتنافسين، وفرز العروض وإجراءات الترسية وتوقيع عقد الشراكة،

"المنافسة"

يقصد بها المستندات التي تعدها الجهة الحكومية لتقديم الدعوة ل طرح مشروع شراكة للمنافسة وفقا لأحكام الفصل السابع من هذا القانون،	"مستندات الطرح"
يقصد به القطاع الخاص المشارك في اجراءات طرح المنافسة،	"المنافس أو مقدم العطاء"
يقصد به القطاع الخاص الذي تم ترسية عقد الشراكة عليه بعد اعتماد المجلس،	"المنافس الفائز أو الشريك الخاص"
يقصد به الإجراء الذي يتم التحقق بموجبه من مقدرة المتنافسين ومؤهلاتهم الفنية والمالية اللازمة لتنفيذ مشروع الشراكة وذلك قبل تقديم واستلام العروض،	"التأهيل المسبق"
يقصد به الإجراء الذي يتم التحقق بموجبه من مقدرة المتنافسين ومؤهلاتهم الفنية والمالية اللازمة لتنفيذ مشروع الشراكة وذلك بعد تقديم واستلام العروض وقبل اعتماد الترسية وتوقيع عقد الشراكة،	"التأهيل اللاحق"
يقصد بها الفترة التي تبدأ من تاريخ إخطار المتنافسين بنتائج المنافسة وفقا لأحكام المادة ٢٨،	"فترة التوقف"
يقصد بها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.	"اللائحة"

الفصل الثاني

الأهداف والمبادئ العامة

الأهداف

٤. يهدف هذا القانون إلى:

- (أ) تنظيم كافة العمليات والإجراءات المتعلقة ببرنامج ومشروعات الشراكة، والإشراف عليها، ومتابعتها، ومراقبتها، وتطويرها، وما يتطلبه ذلك من تنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة بتلك المشروعات، والعمل على تنمية وتطوير برامج الشراكة للقطاعات المستهدفة بحسب استراتيجية الدولة من وقت لآخر، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر الناجمة عن تلك المشروعات.
- (ب) المساعدة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للقطاعات الحكومية المختلفة، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته التنافسية.
- (ج) رفع مستوى شفافية وعدالة ونزاهة الإجراءات المرتبطة بمشروعات الشراكة، ومستوى شمولية وجودة الخدمات، وكفاءة الأصول الحكومية ذات الصلة بمشروعات الشراكة، وتحسين مستوى إدارتها.
- (د) تحفيز القطاع الخاص الأجنبي والمحلي للاستثمار والمشاركة الفاعلة في تدعيم ركائز وتحفيز نمو الاقتصاد الوطني للدولة، وزيادة الناتج المحلي، والاستفادة من الخبرة والمعرفة الفنية والتقنية الحديثة للقطاع الخاص في إنشاء مشروعات الشراكة، وتشغيلها وإدارتها.

المبادئ العامة

٥. يراعى عند تنفيذ مشروعات الشراكة الالتزام بالمبادئ الآتية:
- العدالة: وذلك بأن تكون معاملة جميع المتنافسين من القطاع الخاص بشكل موضوعي وحيادي ومتساوي.
- الشفافية: وذلك بتنفيذ مشروعات الشراكة بشفافية، وتجنب تعارض المصالح، وتمكين كل من القطاع الخاص، والجهات الحكومية، والجمهور بشكل عام، من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمشروعات الشراكة في جميع مراحل المشروع، دون المساس بمقتضيات المصلحة العامة.
- احترام الالتزامات التعاقدية: وذلك باعتبار أن العقود التي يتم إبرامها بما يتوافق مع أحكام هذا القانون، هي المرجع الرئيس الذي يحكم وينظم العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة.
- التخطيط: وذلك بأن يكون إعداد وطرح وتنفيذ مشروعات الشراكة بموجب خطط ودراسات يتم إعدادها بشكل علمي ومنظم وذلك لتحقيق مقتضيات الجدوى والقيمة مقابل المال للدولة، وبما يمكن القطاع الخاص من توفير الموارد الكافية للمشاركة فيها، تعظيماً لفرص نجاحها وتحقيقها للأهداف المرجوة منها.
- الجدوى: أن تحقق مشروعات الشراكة أهداف الجدوى التنموية، ومتطلبات الجدوى التجارية للقطاع الخاص.

الفصل الثالث

المجلس

إنشاء المجلس وتشكيله ومدته

٦. (١) ينشأ مجلس يسمى، " المجلس الأعلى للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص"، ويشكل بقرار من مجلس الوزراء، بتوصية من وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ويضم في عضوبته كل من:

- (أ) وزير المالية والتخطيط الاقتصادي،
نائباً للرئيس
- (ب) وزير العدل
عضواً
- (ج) وزير الخارجية
عضواً
- (د) وزراء قطاع التنمية الاقتصادية بمجلس الوزراء،
أعضاء
- (هـ) وزير الحكم الاتحادي،
عضواً
- (و) محافظ بنك السودان المركزي،
عضواً

(ز) مدير الوحدة المركزية، عضواً ومقرراً.

(ح) ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات مشروعات البنى التحتية وعقود الشراكة وتمويل المشاريع، يختارهم رئيس المجلس من غير موظفي الدولة.

(٢) يجوز لرئيس الوزراء دعوة أي وزير أو موظف عام بالدولة لحضور اجتماعات المجلس للاستئناس برأيه وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

(٣) تكون مدة المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فحسب.

(٤) يضع المجلس لائحة داخلية لتنظيم أعماله واجتماعاته والية اتخاذ قراراته.

اختصاصات المجلس وسلطاته

٧. تكون للمجلس الاختصاصات والسلطات الآتية:

(أ) وضع واعتماد التوصيات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتحديد أولوياتها، واعتماد المبادرات الخاصة ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، واعتماد مستندات طرح مشروعات الشراكة،

(ب) العمل على توفير المبالغ المالية التي تقع على عاتق الدولة لضمان الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب عقود الشراكة،

(ج) اعتماد مشروع ميزانية الوحدة المركزية، وحسابها الختامي، واعتماد هيكلها المالي والإداري ولائحتها الداخلية،

(د) اعتماد الدراسات والمقترحات الخاصة بمشروعات الشراكة والموافقة على طرحها وفقاً لأحكام هذا القانون،

(هـ) الموافقة على طلب تخصيص الأراضي الضرورية لتنفيذ مشروعات الشراكة بناء على توصية الوحدة المركزية، بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختصة،

(و) الموافقة على منح الامتيازات والتسهيلات والإعفاءات والضمانات لمشروع الشراكة بناء على توصية الوحدة المركزية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة،

(ز) اعتماد ترسية المشروع على المتنافس الفائز بناء على توصية الوحدة المركزية،

(ح) أي اختصاصات أخرى يكلفه بها مجلس الوزراء.

الفصل الرابع

الوحدة المركزية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

إنشاء الوحدة

٨. (١) تنشأ وحدة تسمى، " الوحدة المركزية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص"، تلحق بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وتخضع للإشراف المباشر لوزير المالية والتخطيط الاقتصادي، وتحدد اللائحة علاقتها بأجهزة الدولة الأخرى.
- (٢) يكون للوحدة المركزية فريق من الموظفين ذوي الكفاءة والتخصص، يتم تعيينهم بشكل تنافسي، وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة، ويصدر قرار من المجلس يحدد شروط خدمتهم، ومخصصاتهم المالية، دون التقيد بأحكام القانون الإطارى للخدمة المدنية القومية لسنة ٢٠١٨.
- (٣) تتكون الوحدة المركزية من:
- (أ) المدير،
- (ب) طاقم العمل الذي يعتبر ضروريا لإنجاز مهام واختصاصات الوحدة المركزية وفقا لأحكام هذا القانون.

ميزانية الوحدة المركزية ومواردها المالية

٩. (١) تكون للوحدة المركزية حسابات مالية مستقلة، وميزانية ملحقة، تبدأ سنتها المالية مع بداية السنة المالية للدولة، وتنتهي بنهايتها، على أن تبدأ السنة المالية الأولى للوحدة المركزية من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي بنهاية السنة المالية.
- (٢) يتولى مدير الوحدة المركزية إعداد الميزانية التقديرية الخاصة بالإيرادات والمصروفات والحساب السنوي، بالإضافة إلى إعداد الحساب الختامي وتقديمه للمجلس للاعتماد.
- (٣) تتكون موارد الوحدة المركزية من الاتي:
- (أ) المبالغ المخصصة لها من قبل الدولة،
- (ب) المبالغ التي تحصل عليها من شركة المشروع أو من الطرف الخاص لقاء ما تؤديه من خدمات، وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة،
- (ج) الدعومات أو التبرعات المالية من الجهات المحلية والأجنبية وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة.
- (٤) تضع الوحدة المركزية لائحة لتنظيم أعمالها، ونموذجها التشغيلي، وتقدم ذلك للمجلس لاعتماده.

اختصاصات الوحدة المركزية

١٠. تكون للوحدة المركزية الاختصاصات والسلطات الآتية:
- (أ) تطوير الاستراتيجية الوطنية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإقرارها من قبل المجلس؛ والعمل على تنفيذها بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة، وفقا لأحكام هذا القانون،

- (ب) مساعدة الجهات الحكومية في إعداد الدراسات الأولية والدراسات التفصيلية الشاملة، الخاصة بمشروعات الشراكة المقترحة، بهدف تحديد المشروعات القابلة للطرح كمشروعات شراكة وفقا لأحكام هذا القانون وتقديم تقرير بذلك للمجلس لاعتمادها،
- (ج) تلقي المبادرات الخاصة، واستلام ودراسة طلبات مشروعات الشراكة المقدمة إليها من الجهات الحكومية، وتقديم توصياتها للمجلس للتقرير بشأنها،
- (د) العمل مع الجهات الحكومية على نشر قائمة مشروعات الشراكة وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة،
- (هـ) العمل على بناء القدرات، وإجراء البحوث، ووضع الخطط والبرامج التدريبية في مجال عقود ومشروعات الشراكة،
- (و) ترويج مشروعات الشراكة، والعمل على رفع درجة الوعي المجتمعي حول فوائدها، ودورها كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- (ز) العمل على وضع سياسة فعالة ومستدامة، للتواصل مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، بغرض التشاور في سبل الاستفادة من قدرات وخبرات القطاع الخاص فيما يتعلق بمشروعات الشراكة،
- (ح) إنشاء قاعدة بيانات وسجل رقمي لمشروعات الشراكة بالدولة، وإنشاء منصة رقمية بالتعاون مع الجهات الحكومية، لحفظ كافة المستندات المتعلقة بمشروعات الشراكة في كافة مراحلها، ولإستخدامها في الإعلان عن مشاريع الشراكة المقترحة والتواصل مع الجمهور،
- (ط) مساعدة الجهات الحكومية فيما يتعلق بإجراءات طرح وترسية مشروعات الشراكة، ومتابعة تنفيذ عقود الشراكة،
- (ي) استلام التقارير الدورية والسنوية من الجهات الحكومية المتعلقة بتنفيذ وتشغيل مشروعات الشراكة وتقديمها للمجلس،
- (ك) إعداد ونشر دليل أحكام وإجراءات عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتقديمه للمجلس لاعتماده،
- (ل) إعداد نماذج عقود الشراكة وتقديمها للمجلس لاعتمادها،
- (م) إعداد اللوائح والقواعد والأوامر والمنشورات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون، وتقديمها للمجلس لاعتمادها،
- (ن) رفع التوصية للمجلس لاعتماد قرار ترسية العطاء على مقدم العطاء الفائز، ولمنح الامتيازات والتسهيلات والإعفاءات والضمانات لمشروعات الشراكة بالتنسيق مع الجهات المختصة وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة،
- (س) تكوين اللجان الفنية لمساعدتها في أداء أعمالها،
- (ع) التنسيق حول برامج ومشروعات تنفيذ الشراكة مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي والجهات ذات الصلة،
- (ف) أي اختصاصات أخرى يكلفها به المجلس.

الفصل الخامس

الجهة المتعاقدة

مسؤولية الجهة المتعاقدة

١١. (١) يسمح للجهات الحكومية بعد الحصول على موافقة الوحدة المركزية، واعتماد المجلس، بالدخول في، وإبرام عقود الشراكة وفقاً لأحكام هذا القانون.
- (٢) على الجهات الحكومية الالتزام بكافة القرارات والتوجيهات والتوصيات الصادرة عن الوحدة المركزية في كل ما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون.

المبادرة بمشروعات الشراكة

١٢. (١) يجوز لأي جهة حكومية ترغب باقتراح أحد المشروعات التي تقع في نطاق اختصاصها من تلقاء نفسها، أو بناء على اقتراح القطاع الخاص، أن تتقدم بطلب إلى الوحدة المركزية مشفوعاً بدراسة جدوى مبدئية للمشروع وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.
- (٢) دون المساس بأحكام البند (١) يجوز للوحدة المركزية، بعد موافقة المجلس، اقتراح مشروعات الشراكة، ولها في سبيل ذلك أن تقوم بإعداد دراسة الجدوى المبدئية لمشروع الشراكة المقترح، بالتعاون والتنسيق مع الجهة الحكومية، وفي هذه الحالة، يجب على الجهة الحكومية توفير البيانات والمستندات والدراسات اللازمة لذلك، وللوحدة المركزية في سبيل ذلك، الاستعانة بمن تراه مناسباً وفقاً لطبيعة المشروع ومتطلباته الفنية.

المبادرات الخاصة

١٣. (١) يجوز للوحدة المركزية الموافقة على النظر في عروض المبادرات الخاصة المتعلقة بتنفيذ مشروعات الشراكة والتي لم يتم طرحها وفقاً لأحكام الفصل السابع من هذا القانون.
- (٢) تحدد اللائحة الشروط الواجب توافرها لقبول المبادرات الخاصة.

لجنة المشروع

١٤. (١) تشكل الجهات الحكومية، بموافقة الوحدة المركزية، لجنة لكل مشروع شراكة على حدة تسمى، " لجنة المشروع".
- (٢) تتولى لجنة المشروع إعداد دراسة جدوى شاملة حول مشروع الشراكة، تتناول الجوانب الفنية، والاقتصادية، والبيئية، والتسويقية، والاجتماعية، والقانونية، والتمويلية، بما في ذلك معايير التأهيل، ومدى اهتمام المستثمرين بمشروع الشراكة، ومدى إمكانية استقطاب التمويل اللازم، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة. وترفع لجنة المشروع تقريراً بذلك يتضمن توصيتها إلى المجلس، عبر الوحدة المركزية، للتقرير بشأنه.
- (٣) تنظم اللائحة شروط عضوية لجنة المشروع، ومهامها، واختصاصها، ونظام عملها.

(٤) دون المساس بأحكام البند (٢) يجوز للوحدة المركزية، بالتعاون مع الجهة الحكومية، تولي إعداد دراسة الجدوى الشاملة الخاصة بمشروع الشراكة، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

الدعم الحكومي لمشروع الشراكة

١٥. يجوز للجهة المتعاقدة، بموافقة المجلس، بناء على توصية الوحدة المركزية، تقديم الدعم المالي والاقتصادي، أو أي نوع آخر من أنواع الدعم إلى أي مشروع من مشروعات الشراكة، على أن يتم تصميم هذا الدعم والإعلان عنه بشكل مسبق، وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

الفصل السادس

الرقابة والإشراف

الرقابة والإشراف بواسطة الجهات المتعاقدة

١٦. تمارس الجهة المتعاقدة كافة سلطات الإشراف والرقابة على المرافق والخدمات محل عقد الشراكة، كما تتولى متابعة مراحل تنفيذ مشروع الشراكة وإدارته، والتحقق من مستويات جودة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها شركة المشروع، أو الطرف الخاص بحسب الحال، وذلك وفقاً لأحكام عقد الشراكة، ووفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

الحق في التفتيش والإشراف

١٧. (١) يحق لموظفي الجهة المتعاقدة دخول موقع مشروع الشراكة، أو أي موقع أو مقر آخر ذا صلة به، في أي وقت، بغرض ممارسة سلطاتها المتعلقة بالرقابة والإشراف، ولهم في سبيل ذلك الحق في الاطلاع على سير العمل وكفاءته، وفحص كل ما يتعلق بالنواحي الفنية، والمالية، والإدارية، للمشروع، وتقييم الإجراءات المتخذة لتحقيق شروط الصحة والسلامة، والتحقق من الوفاء بمتطلبات الحفاظ على البيئة، وعلى شركة المشروع أو الطرف الخاص بحسب الحال، تقديم كل ما يمكن موظفي الجهة المتعاقدة من أداء عملهم.

(٢) يجب على شركة المشروع، أن تقدم إلى الجهة المتعاقدة كل ما تطلبه من المعلومات، والمستندات، وغيرها من البيانات ذات الصلة بتنفيذ مشروع الشراكة، وللجهة المتعاقدة حق استخدام أي من تلك المعلومات أو البيانات أو المستندات المتحصل عليها لأغراض تتفق مع صلاحيتها وسلطاتها الرقابية والإشرافية المنصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون آخر.

(٣) يجوز للجهة المتعاقدة، بعد موافقة الوحدة المركزية، أن تستعين بمن تراه مناسباً لمساعدتها في القيام بمسؤولية الرقابة والإشراف المنصوص عليها في البند (١).

(٤) دون المساس بأحكام البند (١) يجوز للوحدة المركزية أن تمارس بنفسها، أو عن طريق تكليف طرف ثالث، كل أو بعض سلطات الرقابة والإشراف المنصوص عليها في هذه المادة، كما أن لها الحق في اتخاذ أو الأمر باتخاذ أي تدبير ضروري آخر تراه مناسباً ضمن اختصاصاتها وسلطاتها الواردة وفقاً لأحكام هذا القانون، لضمان أن يحقق عقد الشراكة أهداف الدولة الاستراتيجية، ولها في سبيل ذلك، التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى، بغرض ضمان تادية تلك الجهات لأي التزامات تقع على عاتقها في حدود اختصاصاتها، فيما يتعلق بمشروع الشراكة.

الفصل السابع

إجراءات طرح وترسية مشروعات الشراكة

المنافسة

١٨. (١) تتم عمليات طرح وترسية مشروعات الشراكة واختيار مقدم العطاء الفائز وفقاً لمبادئ الشفافية، والعلانية، وتكافؤ الفرص، والمساواة، وحرية المنافسة، وتجنب تعارض المصالح، ويجب أن تتوفر في مقدم العطاء الفائز شروط الكفاءة المطلوبة وفقاً للمعايير والضوابط والاشتراطات المالية والفنية المعلنة.

(٢) على الرغم مما ورد في البند (١) يجوز للجهة الحكومية التعاقد مباشرة مع القطاع الخاص أو شركة المشروع بحسب الحال، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

لجنة العطاءات

١٩. (١) تشكل بقرار من الجهة الحكومية، بعد الحصول على موافقة الوحدة المركزية، لجنة تسمى، " لجنة العطاءات" لكل مشروع على حدة، مكونة من خبرات فنية ومالية وقانونية، شريطة أن تضم في عضويتها ممثلاً أو أكثر للوحدة المركزية، وفريق المشروع، وتنظم اللائحة شروط عضوية لجنة العطاءات، ومهامها، واختصاصاتها، ونظام عملها.

(٢) تتولى الجهة الحكومية، عبر لجنة العطاءات، بالتنسيق مع الوحدة المركزية، الإعلان والتحضير لطرح مشروعات الشراكة، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

(٣) يجوز للجهة الحكومية، بالتنسيق مع الوحدة المركزية، التعاقد مع شركات أو أفراد ممن تتوفر فيهم شروط الكفاءة الفنية، وحسن السمعة، والخبرة العالمية في مجال عقود الشراكة، لتقديم خدمات استشارية تتعلق بطرح مشروعات الشراكة، وإدارة المنافسة، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

الدعوة والإعلان عن المنافسة وتحديد شروط الطرح

٢٠. (١) تتولى الجهة الحكومية، عبر لجنة العطاءات، بالتنسيق مع الوحدة المركزية، إعداد مستندات المنافسة الخاصة بمشروع الشراكة، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

- (٢) يجب أن يتضمن إعلان الدعوة إلى المنافسة وتقديم العطاءات، كافة التفاصيل المتعلقة بمشروع الشراكة، ومن بينها متطلبات الشراكة من النواحي المالية والفنية، ونوع المشروع، وأسلوب الشراكة، وشروط الاشتراك في المنافسة، والتأمينات المالية المطلوب تقديمها في الأحوال التي تستدعي ذلك، والشروط والإجراءات والحالات التي يجوز فيها مصادرة تلك التأمينات وردها.
- (٣) يجوز أن تشمل مستندات المنافسة على الامتيازات التي سيتم منحها لمقدم العطاء الفائز، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية أو الإعفاء من الرسوم الجمركية أو غيرها من الامتيازات الأخرى، بناء على قرار المجلس، بموجب توصية الوحدة المركزية، وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.
- (٤) يجب على الجهة الحكومية، بالتنسيق مع الوحدة المركزية، التأكد من منح فترة كافية لا تقل عن ستين يوما، لتمكين شركات القطاع الخاص المدعوة للاشتراك في المنافسة، من دراسة المشروع المطروح، ومستندات الطرح، وإعداد وتقديم العروض، وتحدد اللائحة مقتضيات وضوابط تمديد تلك الفترة.

طرح منافسات مشاريع الشراكة

٢١. (١) تطرح مشاريع الشراكة للمنافسة عن طريق إحدى الطرق الآتية:-

- (أ) المنافسة المفتوحة على مرحلة واحدة.
 (ب) المنافسة على مرحلتين.
 (ج) المنافسة المحدودة.
 (د) الحوار التنافسي.
 (هـ) أي طريقة أخرى تحددها اللائحة، أو يصدر بها قرار من المجلس.

(٢) تحدد اللائحة إجراءات وقواعد طرح المنافسة.

تأهيل المتنافسين

٢٢. (١) على الجهة الحكومية، عبر لجنة العطاءات، بالتنسيق مع الوحدة المركزية، القيام بإجراء تأهيل مسبق أو تأهيل لاحق للمتنافسين، ويجب أن تكون معايير التأهيل المسبق أو اللاحق موضوعية، ومتعلقة بالقدرات الفنية والمالية والإدارية للمتنافسين، وبطبيعة الالتزامات التعاقدية، وقابلة للتقييم، بما يتوافق وطبيعة مشروع الشراكة موضوع المنافسة، وحجمه، وقيمه.
- (٢) في حال القيام بإجراء تأهيل مسبق وفقا لأحكام البند (١) يجب أن تقتصر الدعوة للمشاركة في المنافسة على المتنافسين الذين اجتازوا التأهيل المسبق.
- (٣) تقوم الجهة الحكومية، عبر لجنة العطاءات، بدراسة طلبات التأهيل المسبق وفقا لمعايير التأهيل المعلن عنها، وترفع تقريرا مسببا بذلك الى الوحدة المركزية، يتضمن توصية بأسماء المتنافسين المؤهلين، والمتنافسين غير المؤهلين، وذلك لاتخاذ القرار المناسب، وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

- (٤) تقوم الجهة الحكومية، عبر لجنة العطاءات، بالإعلان عن نتائج التأهيل، على ألا يقل عدد المتنافسين المؤهلين عن ثلاثة متنافسين. وفي حال لم يتأهل ثلاثة متنافسين على الأقل، يجوز بعد موافقة الوحدة المركزية، إعادة الإعلان للدعوة العامة للتأهيل، كما يحق للوحدة المركزية التوصية باتخاذ ما تراه مناسباً بخلاف ذلك، وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.
- (٥) يجب على الجهة الحكومية، عبر لجنة العطاءات، أن تقوم بإخطار المتنافسين غير المؤهلين بقرار وأسباب عدم تأهيلهم، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

اللقاءات التمهيدية

٢٣. (١) يجوز للجهة الحكومية، عبر لجنة العطاءات، بالتنسيق مع الوحدة المركزية، أن تعقد اجتماعات ولقاءات تمهيدية مع المتنافسين المؤهلين وذلك لغرض مناقشة المسائل المتعلقة بمواصفات مشروع الشراكة، وشروطه، وغيرها من المسائل المتعلقة به، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.
- (٢) يجب على الجهة الحكومية عدم نشر أو إفشاء البيانات أو المعلومات الخاصة بتوقعات المتنافس المؤهل ذات الطبيعة التجارية أو الفنية أو المالية المتعلقة بمشروع الشراكة محل الطرح، واتخاذ كافة التدابير الضرورية لضمان مقتضيات السرية.
- (٣) يتم التعامل مع المتنافسين المؤهلين وفق المبادئ والأسس المبينة في المادة ١٨، وذلك لضمان تكافؤ الفرص والمساواة التامة بينهم.
- (٤) يجوز للجهة الحكومية، قبل البدء في إجراءات الطرح، وبموافقة الوحدة المركزية، تعديل بعض مواصفات مشروع الشراكة وشروط المنافسة، بما لا يؤثر على معايير التأهيل، على أن تقوم الجهة الحكومية، بالإعلان عن هذه التعديلات، بشكل واضح، وشفاف، وقبل وقت كاف من البدء في إجراءات الطرح، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

الإشتراك في المنافسة بواسطة تحالف

٢٤. ما لم تشترط مستندات المنافسة خلاف ذلك، يجوز أن يشارك في المنافسة تحالف يضم أكثر من متنافس، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

إعلان قرار الترسية

٢٥. (١) يجب على الجهة الحكومية، عبر لجنة العطاءات، دعوة مقدمي العروض أو ممثليهم لحضور جلسة فرز العطاءات، وتحدد اللائحة القواعد والإجراءات التي تنظم عملية الفرز.
- (٢) تتم ترسية المشروع على المتنافس الذي تقدم بأفضل عرض، وفقاً لمعايير التقييم المنصوص عليها في مستندات الطرح.
- (٣) تعرض الجهة الحكومية عبر لجنة العطاءات، توصياتها بتحديد العطاء الفائز على الوحدة المركزية، وذلك قبل الإعلان عن نتائج المنافسة، أو إخطار مقدم العطاء الفائز.

وتقوم الوحدة المركزية، برفع نتائج المنافسة للمجلس، مشفوعة بتوصياتها، لاعتماد قرار الترسية، وذلك وفقاً للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة.

(٤) مع مراعاة أحكام البند (٣) يجب على الجهة الحكومية، عبر لجنة العطاءات، بالتنسيق مع الوحدة المركزية، إخطار مقدم العطاء الفائز بقرار الترسية، وإعلان ذلك القرار، مع إخطار المتنافسين الذين لم تقبل عروضهم، بأسباب عدم قبولها، وذلك وفقاً للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة.

إلغاء المنافسة

٢٦. (١) يجوز للجهة الحكومية، بموافقة الوحدة المركزية، إلغاء المنافسة وإيقاف إجراءات الطرح، أو رفض جميع العطاءات والعروض المقدمة من قبل المتنافسين في أي وقت، قبل البت فيها، أو ترسية العطاء، وذلك في أي من الحالات الآتية:

- (أ) إذا تقدم عطاء وحيد، أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة، إلا عطاء واحد،
 - (ب) إذا اقترنت كل أو أغلب العطاءات المقدمة بتحفظات جوهرية لا تتوافق مع الشروط والمواصفات الواردة بمستندات الطرح أو تعذر تقييمها فنياً ومالياً،
 - (ج) للمصلحة العامة،
 - (د) في أي حالات أخرى تحددها مستندات الطرح.
- (٢) في جميع الأحوال، يصدر من الجهة الحكومية قرار مكتوب بأسباب إلغاء المنافسة، ويجب على الجهة الحكومية إخطار مقدمي العطاءات بقرار الإلغاء بأي وسيلة تفيد العلم.
- (٣) لا يجوز لأي من مقدمي العطاءات، في حال إلغاء المنافسة، المطالبة بأي تعويض أو استرداد أي من التكاليف المتعلقة بإعداد أو تقديم العروض، وذلك ما لم تنص مستندات الطرح، أو القرار الصادر بإلغاء المنافسة، على خلاف ذلك.

ضمان التنفيذ

٢٧. يجب على صاحب العطاء الفائز تقديم ضمان نهائي بنسبة لا تتجاوز ١٠% من قيمة عقد الشراكة، وذلك خلال ثلاثون يوم عمل من تاريخ إبلاغه بقرار الترسية، ويجوز للجهة الحكومية بموافقة الوحدة المركزية تمديد هذه المدة، لمدة أو مدد مماثلة، وتحدد اللائحة أحكام وشروط ضمان التنفيذ.

فترة التوقف وضمان الاعتراض

٢٨. (١) تلتزم الجهة الحكومية بعد إعلان نتائج المنافسة، بفترة توقف لمدة عشرة أيام عمل، لا يجوز خلالها اعتماد قرار الترسية، أو توقيع عقد الشراكة، وذلك لتمكين المتنافسين الذين لم تقبل عروضهم من الاعتراض والتظلم على قرار الترسية، وذلك وفقاً للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة.
- (٢) تحال جميع الاعتراضات الى لجنة النظر في شكاوى وتظلمات مشروعات الشراكة المشكلة بموجب أحكام المادة ٤٠.

(٣) يشترط لتقديم اعتراض على قرار الترسية، تقديم ضمان مصرفي لصالح الجهة الحكومية، بنسبة لا تتجاوز ٢% من قيمة عقد الشراكة وذلك وفقاً للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة.

الفصل الثامن

شركة المشروع

تأسيس شركة المشروع

٢٩. (١) يجب على مقدم العطاء الفائز تأسيس شركة المشروع، على أن يكون غرضها الوحيد تنفيذ المشروع محل عقد الشراكة. وتحدد اللائحة نوع الشركة، وقيمة رأس مالها، وكافة الأحكام المتعلقة بها، بما في ذلك الحالات التي قد يسمح لها فيها بإبرام عقود شراكة أخرى.

(٢) على الرغم من أحكام البند (١) يجوز للجهة المتعاقدة، بعد موافقة المجلس، بناء على توصية الوحدة المركزية، التصريح لصاحب العطاء الفائز بتنفيذ المشروع محل عقد الشراكة دون تأسيس شركة المشروع، وذلك إذا قدم صاحب العطاء الفائز ما يثبت مقدرته على تنفيذ مشروع الشراكة اعتماداً على إمكانياته المالية والفنية المتوفرة، وذلك وفقاً للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة.

(٣) يجوز للجهة المتعاقدة، بموافقة المجلس، بناء على توصية الوحدة المركزية، مشاركة مقدم العطاء الفائز في تأسيس وامتلاك نسبة من الأسهم بشركة المشروع، وذلك وفقاً للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة.

التزامات شركة المشروع

٣٠. (١) دون الإخلال بما قد ينص عليه عقد الشراكة من التزامات، تلتزم شركة المشروع بالآتي:

- (أ) استخدام الأصول الخاصة بمشروع الشراكة في الغرض الذي أعدت من أجله واتخاذ كافة الاجراءات والتدابير اللازمة لصيانتها والمحافظة عليها،
- (ب) الالتزام بكافة القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة، بما في ذلك شروط الصحة والسلامة، وبمتطلبات حماية البيئة،
- (ج) تقديم تقارير دورية للجهة المتعاقدة وللوحدة المركزية بخصوص تنفيذ التزاماتها بموجب عقد الشراكة،
- (د) عدم بيع الأصول الخاصة بمشروع الشراكة أو التصرف فيها بأي طريقة إلا وفقاً لأحكام عقد الشراكة، وبعد الحصول على الموافقة الكتابية من الوحدة المركزية،
- (هـ) تقديم كافة المستندات والمعلومات والبيانات التي تطلبها الجهة المتعاقدة و/ أو الوحدة المركزية، والتعاون مع موظفيها أو أي من مستشاريها، والسماح لهم بالدخول إلى مواقعها للتفتيش عليها وعلى شؤونها في أي وقت،
- (و) عدم بيع أو رهن الأرض المقام عليها مشروع الشراكة، أو التنازل عن أي حق أو التزام يكون ناشئاً عن عقد الشراكة أو أن تحل غيرها في تنفيذه، أو أن ترتب

رهناً أو وأي حق عيني آخر لأي غرض بخلاف الحصول على التمويل أو إعادة التمويل اللازم لشركة المشروع، إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية مسبقاً من الوحدة المركزية، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة،

(ز) عدم بيع أو رهن الأسهم المملوكة للمساهمين بشركة المشروع لغير غرض تمويل أو إعادة تمويل مشروع الشراكة،

(ح) عدم إجراء أي تعديل على الشكل القانوني لشركة المشروع، أو تخفيض رأس مالها، أو تعديل حصص المساهمين فيها، أو الدخول في عمليات اندماج، أو استحواذ، أو السماح بإدخال مساهمين جدد، إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الوحدة المركزية،

(ط) الالتزام بنقل الخبرة والتكنولوجيا والمعرفة إلى الجهة المتعاقدة، وتدريب وتأهيل موظفيها على إدارة وتشغيل مشروع الشراكة، وفقاً للشروط المتفق عليها في عقد الشراكة ووفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة.

(٢) يقع باطلاً كل إجراء أو تصرف يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة.

المساواة بين جمهور المستفيدين

٣١. تكفل شركة المشروع المساواة التامة بين جمهور المستفيدين بالمنتجات أو الخدمات التي يقدمها أو يتيحها مشروع الشراكة، ومع ذلك يجوز لها أن تمنح معاملة تفضيلية خاصة لبعض الفئات من جمهور المستفيدين الذين تتساوى مراكزهم القانونية، متى اقتضت المصلحة العامة ذلك، شريطة الحصول على موافقة كتابية من الوحدة المركزية.

فرض المقابل المالي وإصدار شهادة الجودة

٣٢. (١) يجوز للقطاع الخاص أو لشركة المشروع بحسب الحال تحصيل رسوم أو تحقيق إيرادات أو كسب عوائد مالية من المشروع أو من أصوله أو من مستخدميه، وذلك وفقاً لأحكام عقد الشراكة.

(٢) على الرغم من أحكام البند (١) لا يجوز للقطاع الخاص أو لشركة المشروع بحسب الحال، تقاضي أو تحصيل أي مقابل مالي نظير بيع المنتجات أو أداء الخدمات محل عقد الشراكة، إلا بعد قيام الجهة المتعاقدة، بالتنسيق مع الوحدة المركزية، بإصدار شهادة بقبول مستوى جودة المنتجات أو الخدمات وفقاً لأحكام قياس الأداء المنصوص عليها في عقد الشراكة.

الفصل التاسع

الأحكام الخاصة بعقد الشراكة

نماذج عقود الشراكة

٣٣. (١) تتم الشراكة من خلال اتباع أي من الأساليب الآتية:

- (أ) التعاقد بصيغة قيام الشريك الخاص للمشروع بتصميمه، وإنشائه، وتمويله، وتشغيله والانتفاع به تجارياً، وصيانته، ثم نقله وتحويله وتسليمه للجهة المتعاقدة عند انتهاء المدة المحددة في عقد الشراكة،
- (ب) التعاقد بصيغة قيام الشريك الخاص للمشروع بتصميمه، وإنشائه، وتمويله، وتشغيله، وتملكه والانتفاع به تجارياً، وصيانته، ثم التنازل عنه ونقل ملكيته بالكامل وتسليمه، للجهة المتعاقدة عند انتهاء المدة المحددة في عقد الشراكة،
- (ج) التعاقد بصيغة قيام الشريك الخاص للمشروع بتصميمه، وإنشائه، وتمويله، وتشغيله، ثم نقله وتحويله وتسليمه، للجهة المتعاقدة، عند انتهاء المدة المحددة في عقد الشراكة،
- (د) التعاقد بصيغة قيام الشريك الخاص بإعادة تأهيل أصول مشروع الشراكة، وتمويل ذلك، وإدارته وصيانته والانتفاع به، تجارياً، ثم نقله وتحويله وتسليمه للجهة المتعاقدة عند انتهاء المدة المحددة في عقد الشراكة،
- (هـ) التعاقد بصيغة قيام الشريك الخاص باستئجار أصول مشروع الشراكة، وإدارتها وإعادة تأهيلها وتمويل ذلك، وصيانتها والانتفاع بها تجارياً ثم نقلها وتحويلها للجهة المتعاقدة عند انتهاء المدة المحددة في عقد الشراكة،
- (و) التعاقد بصيغة قيام الشريك الخاص بتولي مهام التشغيل والصيانة،
- (ز) التعاقد بصيغة الشراكة التضامنية،
- (ح) التعاقد عن طريق أي صيغة أخرى يعتمد عليها المجلس، بناء على توصية الوحدة المركزية.
- (٢) تختص كل جهة من الجهات الحكومية بإبرام عقود الشراكة التي تقع في نطاق اختصاصها، وذلك وفقاً للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة.

مضمون عقد الشراكة

٣٤. يجب أن يتضمن عقد الشراكة الأحكام الأساسية التي تنظم مشروع الشراكة، والالتزامات المتبادلة بين أطرافه، على أن يشتمل بصفة خاصة على الأحكام الآتية:
- (أ) تحديد أطراف العقد وبياناتهم التفصيلية،
- (ب) طبيعة ونطاق الأعمال أو الخدمات محل عقد الشراكة وشروط تنفيذها،
- (ج) ملكية أموال أعمال وأصول مشروع الشراكة والحقوق المرتبطة به، والالتزامات الأطراف المتعلقة بتسليم وتسلم تلك الأموال والأصول الخاصة بمشروع الشراكة، والأحكام المنظمة لقواعد استردادها وترتيبات نقل ملكيتها و/أو تحويلها وأيلولتها لصالح الدولة،
- (د) الاشتراطات الخاصة بوثائق التأمين المتعلقة بمشروع الشراكة، بما يتناسب والمخاطر الناجمة عن طبيعته وتشغيله أو استغلاله،
- (هـ) الاشتراطات الخاصة بضمانات حسن التنفيذ الصادرة لصالح الجهة المتعاقدة، والقواعد والإجراءات المتعلقة بتسليها أو استردادها،
- (و) الالتزامات المالية المتبادلة بين أطراف العقد، بما في ذلك الترتيبات الخاصة بتوفير التمويل وإعادة التمويل،

- (ز) مسؤولية الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات ذات الصلة بتنفيذ مشروع الشراكة،
- (ح) مقابل أداء الخدمة أو سعر بيع المنتج، وأسس وقواعد احتسابهما وتعديلهما وكيفية معالجة معدلات التضخم،
- (ط) آلية توزيع مخاطر المشروع ومعالجة حالات اختلال توازن العقد بسبب تعديل القوانين أو بسبب حادث مفاجئ أو قوة قاهرة، وأسس تحديد واحتساب التعويض المستحق أن كان له مقتض،
- (ي) تحديد وسائل الإشراف والمتابعة الفنية والمالية والإدارية التي تكفل حسن تشغيل مشروع الشراكة واستغلاله وصيانتته، ومؤشرات تقييم أداء شركة المشروع أو الطرف الخاص بحسب الحال،
- (ك) حق الجهة المتعاقدة في تعديل نطاق وحجم الخدمات أو الأعمال محل عقد الشراكة وغيرها من التزامات شركة المشروع أو الطرف الخاص بحسب الحال، وتحديد أسس وقواعد تقدير التعويض إن كان له مقتض،
- (ل) التزام شركة المشروع أو الطرف الخاص بحسب الحال بشروط الصحة والسلامة وبمتطلبات حماية البيئة،
- (م) مدة العقد وإجراءات تمديدتها وحالات الإنهاء المبكر،
- (ن) الحالات التي يحق فيها للجهة المتعاقدة إنهاء العقد بإرادتها المنفردة، والآثار المترتبة على ذلك،
- (س) القانون واجب التطبيق وطرق تسوية المنازعات.

مدة عقد الشراكة

٣٥. (١) تحدد مدة عقد الشراكة وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الجهة المتعاقدة، والقطاع الخاص أو شركة المشروع بحسب الحال، على ألا تزيد هذه المدة على أربعين عاماً.
- (٢) على الرغم أحكام البند (١) يجوز للمجلس، وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة، وبناءً على توصية اللجنة المركزية، الموافقة على إبرام عقود شراكة لمدة تزيد على أربعين عاماً.
- (٣) تحدد اللائحة أحكام وشروط تحديد مدة عقود الشراكة وتمديدتها.

تعديل عقد الشراكة

٣٦. (١) لا يجوز إجراء أي تعديل على الشروط الواردة في عقد الشراكة إلا طبقاً للأسس والحدود المنصوص عليها فيه، أو بموافقة أطرافه، وبعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الوحدة المركزية.
- (٢) على الرغم من أحكام البند (١) يجوز للجهة المتعاقدة، وبعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الوحدة المركزية، تعديل أي من الشروط الواردة في عقد الشراكة والقواعد المتعلقة بتشغيل مشروع الشراكة، أو استغلاله، بما في ذلك تعديل أسعار بيع المنتجات أو تحصيل مقابل الخدمات، وذلك دون إخلال بحق شركة المشروع أو الطرف الخاص بحسب الحال، في الحصول على التعويض العادل، إن كان له مقتض.

عدم جواز الحجز

٣٧. لا يجوز الحجز على الأصول أو المنشأة أو الأجهزة أو الأدوات أو الآلات أو المعدات أو غيرها مما يكون مستخدماً في تشغيل مشروع الشراكة أو استغلاله، إلا بعد أخذ الإذن الكتابي بذلك من المجلس، ويقع باطلاً كل إجراء أو تصرف يتم على خلاف ذلك.

انقضاء عقد الشراكة

٣٨. (١) ينقضي عقد الشراكة بانقضاء مدته، كما يجوز إنهاؤه قبل انقضاء هذه المدة في الحالات المحددة وفقاً لأحكامه.

(٢) في حالة انقضاء مدة عقد الشراكة، أو إنهائه قبل انقضاء مدته وفقاً لأحكامه، تؤول ملكية جميع أصول مشروع الشراكة وماعد من مستلزماته إلى الدولة، دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء قضائي، وذلك بعد استبعاد الأصول التي قد يتفق في عقد الشراكة على عدم أيلولتها للدولة، أو في الحالات التي ينص عقد الشراكة على أن تؤول فيها للدولة بمقابل أو تعويض، ويقع باطلاً كل إجراء أو تصرف يتم على خلاف ذلك.

(٣) يجوز إعادة طرح مشروعات الشراكة التي آلت إلى الدولة وفق أحكام هذا القانون، بشرط موافقة المجلس، وبناء على توصية الوحدة المركزية، وذلك وفقاً للقواعد والجراءات التي تحددها اللائحة.

القانون الواجب التطبيق والية حل النزاعات

٣٩. يخضع عقد الشراكة لأحكام القانون السوداني، وتختص المحاكم السودانية بالفصل في النزاعات التي تنشأ بين أطرافه.

لجنة النظر والفصل في التظلمات

٤٠. (١) يشكل المجلس لجنة مستقلة تسمى، " لجنة النظر في شكاوى وتظلمات مشروعات الشراكة"، تختص بالنظر والفصل في الشكاوى والاعتراضات والتظلمات التي تتعلق بإجراءات طرح وترسية مشروعات الشراكة وفقاً لأحكام الفصل السابع من هذا القانون، ويكون القرار الذي يصدر عنها نهائياً وغير قابل للاستئناف.

(٢) تشكل اللجنة من خمسة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة.

(٣) تبين اللائحة إجراءات تشكيل اللجنة وشروط عضويتها، وإجراءات تقديم التظلم ونظره والبت فيه.

الفصل العاشر

أحكام ختامية

نشر المعلومات المتعلقة بمشروعات الشراكة

٤١. (١) مع مراعاة أحكام قانون حق الحصول على المعلومات لسنة ٢٠١٥، يجب توفير المعلومات المتعلقة بمشروع الشراكة لأي مواطن على وجه السرعة، وبتكلفة معقولة عند الطلب، وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة.

(٢) تقوم الوحدة المركزية والجهة الحكومية بحسب الحال بنشر المعلومات الاتية عبر منصة الكترونية، أو بأي شكل آخر، وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة:


- (أ) موجز بالمعلومات الأساسية لمشروع الشراكة،
- (ب) التواريخ الفعلية لإنجاز المراحل الرئيسية للمشروع،
- (ج) موجز عن إجراءات المنافسة والترسية،
- (د) عقد الشراكة النهائي.

سلطة إصدار اللوائح والأوامر والقواعد

٤٢. (١) يجوز للمجلس إصدار اللوائح والأوامر والقواعد اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.
(٢) يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

شهادة

بهذا أشهد بأن مجلسي السيادة والوزراء قد أجازا قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لسنة ٢٠٢١، في الجلسة رقم (٣) في اليوم ٦.....، من شهر ~~الاحمر~~ ~~.....~~، سنة ١٤٤٢ هـ، الموافق اليوم ١٠.....، من شهر ~~بربان~~ ~~.....~~، سنة ٢٠٢١ م.


الفريق أول ركن
عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن
رئيس مجلس السيادة